كرّم المزارع دعيج العنزي تقديراً لمبادراته المتميزة بالوفرة

محافظ الأحمدي: الدعم الحكومي أحد مقومات نجاح الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي

الشيخ فواز الخالد مكرما العنزي

جدد محافظ الأحمدي الشيخ فواز الخالد التأكيد على أهمية الزراعة كركيزة إقتصادية وإجتماعية بدولة الكويت ، معربا عن تطلعه الى تحقيق المزيد من تكامل الجهود الرسمية والاهلية لخدمة الشأن الزراعي في البلاد ، مثمنا الدور الرائد للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وللجمعيات التعاونية الزراعية وللمبادرات الفردية والجهات المختلفة في هذا الشأن ، ومساهمتهم في النهوض بالزراعة والتشجير بمناطق الكويت عموما وفي محافظة الأحمدي على نحو خاص .

وخلال لقائه المزارع المتميز دعيج العنزي صاحب المبادرات المحلية والاقليمية للنهوض بالشأن الزراعي وأحد مزارعي منطقة الوفرة المتميزين، أوضح محافظ الاحمدي أن الدولة أولت الزراعة اهتماما على مدى العقود الماضية وما يزال الدعم الحكومي احد مقومات نجاح الزراعة واستمرار المزارعين ، مؤكدا ضرورة تكامل الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص ، لدعم المزارع الكويتي ووضع خطط مستقبلية طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي.

وأشار المحافظ الخالد إلى حملة محافظتي أجمل التي اطلقتها المحافظة مطلع العام 2015 لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة الاحمدي ، والتي تشمل خمس مسارات ، لافتا الى أن أحد تلك المسارات يشمل خططا متنوعة للاهتمام بالزراعة والتشجير ، منوها إلى ان محافظة الاحمدي لها باع طويل في الاهتمام بالزراعة ، حيث المزارع المنتجة خاصة في منطقة الوفرة التي تحتوي على عدد كبير من المزارع ، إضافة الى مساحات التشجير الواسعة التي تعد أحد اساسيات المحافظة على البيئة والشكل الجمالي في كافة المناطق .

وفي ختام اللقاء أهدى محافظ الاحمدي درعا تكريمية للمزارع دعيج العنزي تقديرا لمبادراته المتميزة وجهوده الملموسة في منطقة الوفرة ،انطلاقا من ضرورة تقدير المتميزين والمبدعين في المحافظة .

كرم المتميزين في مديرية امن محافظة مبارك الكبير

الأثري : الحفاظ على أمن البلاد واليقظة والانتباه

اللواء الأثري مع المكرمين في لقطة جماعية

في إطار سياسة وزارة الداخلية وتوجهها في تكريم المتميزين من منتسبيها قام مدير عام مديرية امن محافظة مبارك الكبير اللواء فؤاد صالح الاثري، بتكريم المتميزين من عسكريين ومدنيين ومهنيين.

وقد اثنى اللواء الاثري على جهود المكرمين والتعاون والتنسيق فيما بينهم مؤكدا بذلك ان تعاونهم المستمر المثمر والبناء يسهم في الحفاظ على امن البلاد مشيداً بادائهم وتمنى لهم التوفيق والنجاح طالبا منهم استمرار اليقظة والانتباه حتى يكونا قدوة لزملائهم.

من جانبهم اعرب المكرمون عن تقديرهم لهذه اللفتة الكريمة التي تجسد روح الأسرة الواحدة داخل المؤسسة الأمنية ومن يتعاون معها.

وقد حضر التكريم عددا من مدراء الإدارات ومساعديهم في مديرية الامن.

تمات

الأمير

كشفت مصادر دبلوماسية خليجية أن سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، قد «منع حصول انقسام رسمي في مجلس التعاون الخليجي، خلال زيارته الأسبوع الماضي إلى الرياض ولقائه بالعاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز».

ونقلت جريدة «العربي الجديد» عن هذه المصادر قولها، إن صاحب السمو الأمير، «الذي تستضيف بلاده القمة الخليجية في ديسمبر المقبل، رفض فكرة نقل هذه القمة إلى مكان آخر غير الكويت، حرصا على حضور جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بما فيها قطر، مفضلا تأجيل القمة الخليجية، على أمل حدوث اختراق ما في الأزمة، يسمح بعقدها في الكويت كما كان مقررا وبحضور دول مجلس التعاون الست، حتى لو عقدت متأخرة في غير موعدها».

ولفت وزير الخارجية القطري خلال مؤتمره الصحافي المشترك مع نظيره الأمريكي ريكس تيلرسون أمس الأول إلى «أن بلاده لم تتلق رسالة رسمية تفيد بتأجيل القمة الخليجية، التي تحرص الدوحة على انعقادها في موعدها، والتي تشكل فرصة ذهبية على الأقل لبدء حوار بطريقة حضارية ووفق القنوات الدبلوماسية المتعارف عليها، وقال «إن حصل تأجيل للقمة الخليجية فبسبب تعنت دول الحصار».

وكانت أنباء صحافية نسبت إلى مسؤول بوزارة الخارجية الكويتية، أمس الأول، قوله إنه «بات في حكم المؤكد أن القمة الخليجية في الكويت لن تعقد في موعدها هذه السنة، وسيتم تأجيلها إلى أجل غير معروف».

لكن نائب وزير الخارجية الكويتية بالإنابة ناصر الصبيح، أجاب أمس عندما سئل عن تأجيل القمة الخليجية، بأن «هذا الأمر تقرره القيادة السياسية ولها وحدها القول الفصل في ذلك».

وحول تصريحات وزير الخارجية الأمريكي بصعوبة الموقف وحلحلة الأزمة الخليجية في الوقت الراهن، قال الصبيح : في النهاية فإن الوزير الأمريكي له وجهة نظر وله اسبابه، ولكن قناعة صاحب السمو الأمير ودور سموه وسياسته ووزنه وثقله في هذا الأمر، يؤكد حقيقة أن ليس هناك مشكلة الا ولها حل، وان كل ما نحتاج إليه هو صفاء النفوس وان تكون هناك وضع لجميع المشاكل والمطالب على الطاولة ومناقشتها للتوصل إلى حل.

يأتي ذلك غداة إخفاق جهود وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، للمرة الثانية خلال ثلاثة شهور في حلحلة الأزمة الخليجية، أو وضع الأطراف على طاولة الحوار في هذه الأزمة التي توشك على دخول شهرها الخامس.

وقال تيلرسون الذي اختتم الاثنين زيارة إلى كل من الرياض والدوحة، كان أحد عناوينها الأزمة الخليجية: «ليست لدى الولايات المتحدة أية نية لفرض أي حل على أي طرف في هذه الأزمة»، مشيرا في الوقت نفسه إلى أنه طلب من ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، خلال اجتماعه به الدخول في حوار لحل الأزمة الخليجية، إلا أنه لا توجد مؤشرات على استعداد السعودية ودول الحصار للدخول بمثل هذا الحوار.

وعلى الرغم من تأكيد الوزير الأميركي خلال مؤتمره الصحافي المشترك في الدوحة مع وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أن «بلاده على استعداد لتيسير الدخول في الحوار، وذلك إما من خلال تسهيل المفاوضات نفسها، أو حتى وضع خارطة طريق»، لكنه أوضح أنه «لا توجد خطط لدى واشنطن لدعوة أطراف الأزمة الخليجية للاجتماع في واشنطن»، وهو ما يعكس الفشل في تحقيق اختراق في موقف دول الحصار خلال زيارة الوزير للرياض، مما يعني أن الأزمة الخليجية مرشحة للجمود، لفترة طويلة، إن لم يكن للتصعيد، خاصة أن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، قال في الرياض أمس الأحد، إن بلاده «تتشاور مع الإمارات والبحرين ومصر، بشأن الخطوة المقبلة في الأزمة»، ردًا على سؤال حول مصير القمة الخليجية المفترض انعقادها في شهر ديسمبر المقبل.

وما يؤكد عدم حصول اختراق في المساعي الأميركية والكويتية الرامية لإطلاق حوار بين أطراف الأزمة الخليجية، تحذير وزير الخارجية القطري مما وصفه «بتطبيع الحصار»، حيث تحاول الدول المقاطعة لقطر، الادعاء بتطبيع الوضع الحالي، قائلا «إن أية إجراءات متخذة في هذا الشأن تكون ضد العلاقات الدولية، وإنه بأي حال من الأحوال لا يجوز تطبيع الأوضاع الإنسانية السيئة، كفصل العائلات، أو تطبيع قضية 26 ألف شخص متضرر بسبب الحصار، والذين تم تشتيتهم جراء هذه الإجراءات الظالمة».

وشدد على عدم جواز إطلاق كلمة «تطبيع» في الوقت الذي تقوم فيه الدول الأربع بالتحريض المستمر، والسعي لفتح جبهات في الغرب ضد دولة قطر.

الحكومة :

الوزراء وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك، بشان الاستجواب المقدم له من النائبين رياض العدساني ود. عبدالكريم الكندري، مشددة على أنها ستتعامل مع الاستجواب وفق الاطر الدستورية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الاسبوعي لمجلس الوزراء أمس، وطبقا لما صرح به وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة الدكتور فالح العزب، الذي قال في تصريح ل «كونا» : «نؤكد اننا سنرد على محاور الاستجواب وفقا للدستور، ووفقا للقواعد المنظمة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية».

وجدد العزب التأكيد على مد يد الحكومة للتعاون مع مجلس الامة، لكل ما فيه خير ومصلحة الوطن والمواطن.

وذكر ان مجلس الوزراء استعرض في اجتماعه، في اطار بحث شؤون مجلس الامة، استعدادات الحكومة لدور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي ال15 لمجلس الامة .

وكان النائبان العدساني والكندري قد تقدما في الثامن من اكتوبر الجاري، إلى رئيس مجلس الأمة، بطلب استجواب موجه الى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة، مكون من خمسة محاور.

ويتناول المحور الأول من الاستجواب، وجود «مخالفات داخل الأمانة العامة لمجلس الوزراء والجهات التابعة في تنفيذ الميزانية، وعدم تسوية بعض العهد وعدم الالتزام بتطبيق القرارات الصادرة من مجلس الوزراء».

ويتعلق المحور الثاني بـ«الفشل الحكومي في حل قضية البطالة وتوظيف الشباب وعدم القدرة على إدارة مشاريع الدولة»، فيما يناقش المحور الثالث وفق «عدم تفعيل مكتب التدقيق الداخلي التابع لوزير الاعلام، وعدم تحقيق التوازن بين مصروفات وإيرادات الخدمات التي تقدمها الوزارة».

اما المحور الرابع فيتناول «اخفاء المعلومات والحقائق، ومحاولة المماطلة بالرد على الأسئلة البرلمانية، بما يتعارض مع نص المادة 99 من الدستور»، بينما خصص المحور الخامس لـ«عدم قيام ادارة الفتوى والتشريع بإنشاء مكتب للتفتيش والتدقيق وذلك بالمخالفة لقرار مجلس الوزراء رقم 283 لسنة 2011».

ومن المقرر أن يبدأ المجلس جلسته الأولى، بالنظر في بنود جدول الأعمال، وأولها انتخاب منصبي أمين سر ومراقب مجلس الأمة ويليها الانتقال لمناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير شؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة بصفته.

وينتقل المجلس بعد ذلك إلى بند انتخابات اللجان، لانتخاب أعضاء 12 لجنة من اللجان الدائمة في مجلس الأمة، وهي الانتخابات التي اثارت لغطا كثيرا خلال الأيام الماضية، بشان موقف الحكومة منها، فيما ينتقل لاحقا إلى مناقشة ما يستجد من اعمال.

وينتخب المجلس أعضاء كل من لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري ولجنة العرائض والشكاوى ولجنة الشؤون الداخلية والدفاع ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد.

كما ينتخب المجلس أعضاء لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل ولجنة الشؤون الخارجية ولجنة المرافق العامة ولجنة الميزانيات والحساب الختامي ولجنة حماية الأموال العامة ولجنة الأولويات.

على صعيد متصل وضع نواب مجلس الأمة عددا من القوانين على رأس أولوياتهم البرلمانية، في دور الانعقاد الثاني، وأبرزها القوانين المتعلقة بخفض سن التقاعد ودراسة وإعادة النظر في أسعار البنزين والجنسية.

وتضمنت الأولويات البرلمانية التي طرحها النواب لدور الانعقاد الجديد وفقا لتقارير المجلس، التركيز على القوانين المتعلقة بالحوكمة وقانون الجزاء ومحكمة الأسرة إلى جانب قانون الجامعات الحكومية وبحث ملف الشهادات غير المعتمدة والبعثات والتعيينات.

ويقضي التوجه النيابي بشان تعديل قانون التأمينات الاجتماعية بخفض سن التقاعد للمرأة الى 45 عاما، وخفض سنوات الخدمة الفعلية الى 20 عاما، وخفض سن تقاعد للرجل الى 50 عاما، وخفض سنوات الخدمة الفعلية الى 25 عاما.

وأخذت القوانين المتعلقة بالجنسية حيزا كبيرا من اهتمام النواب، عبر تقدمهم بعدة مقترحات بشان تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لسنة 2017، وإنشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية حول الجنسية، إضافة إلى حماية الحق في المواطنة والهوية الوطنية.

ومن القوانين التي جاءت ضمن الأولويات البرلمانية للنواب، إلغاء زيادة أسعار البنزين وإعداد تقارير لمناقشتها في دور الانعقاد الجديد، اضافة الى قوانين بشان البصمة الوراثية والمساعدات الاجتماعية.

وكان مجلس الأمة أقر في دور الانعقاد الأول للفصل التشريعي الخامس عشر 89 تشريعا، منها 7 قوانين و12 اتفاقية و38 ميزانية و32 حسابا ختاميا.

ومن أبرز القوانين المنجزة قانون الأحداث، وإنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم وتمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين، وتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2016 بشان الشركات وتعديل قانون حالات الطعن بالتمييز وإجراءاته.

كما اقر المجلس قانون منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد، وبدلات ومكافآت الهيئة التعليمية للكويتيين في وزارتي التربية والأوقاف وتعديل قانون العمل الأهلي، بما يهدف إلى منح العاملين في القطاع الخاص مكافأة نهاية خدمة.

الكويت

المؤتمر ، الذي تنظمه دولة الكويت بالتعاون مع الاتحاد الاوروبي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية .

وقال الجار الله «ان هذا المبلغ الذي تساهم فيه الجهات الرسمية والشعبية يأتي ضمن المساعي الكويتية للتخفيف من حدة المأساة واستجابة للجهود الدولية الرامية الى التخفيف من معاناة لاجئي الروهينغيا».

وذكر «ان هذه المساعدة تضاف الى سجل الدعم والمساعدة الانسانية التي تقدمها دولة الكويت منذ اندلاع الازمة على المستويين الرسمي اوغير الجمعيات الخيرية حيث قامت بجمع التبرعات وارسال فرق ميدانية لتقديم مساعدات انسانية لهؤلاء النازحين».

واشار الجار الله الى ان هذه الحملات لا تزال مستمرة ومتواصلة في دولة الكويت للهدف ذاته ، مشددا على ان «العالم اليوم ولاسيما مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، يقف امام مسؤولية اخلاقية وانسانية قبل ان تكون سياسية او قانونية، لوقف تلك الفظائع المقززة والانتهاكات المجرمة وحفظ حقوق هذا الشعب الاعزل وحماية حياته».

وناشد في هذا المجال السلطات المعنية في ميانمار ، اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع تكرار تلك الانتهاكات وتطبيق القانون ، وتوفير الامن للجميع وضمان العيش وحرية التنقل دون اضطهاد على اسس دينية او عرقية.

كما دعاها الى القضاء على الاسباب الكامنة وراء الازمة والكف عن تجريد اقلية الروهينغيا من حق المواطنة الذي يحرمها من حقي التملك والعمل.

كما ناشد دول العالم الى «المسارعة في ايجاد حل لهذه المأساة ووقف ابادة شعب مسالم ومسح هويته الوطنية ومعالجة اسبابها وضمان عدم تكرارها في المستقبل».

واعرب الجار الله بهذه المناسبة عن تقدير دولة الكويت للجهود التي تبذلها جمهورية بنغلاديش ، لايواء هذه الاقلية المضطهدة والتخفيف من معاناتها الانسانية .

في سياق ذي صلة حثت الملكة الأردنية رانيا العبدالله، خلال زيارتها للاجئي الروهينغا في مخيمات اليونيسف في بنغلادش ، دول العالم على إيلاء المزيد من الاهتمام للأزمة الإنسانية ، التي تتصاعد فصولا على الحدود الجنوبية لبنغلاديش.

وزارت الملكة رانيا، زوجة عاهل الأردن الملك عبدالله الثاني، أمس الإثنين، مخيم كوتوبالونغ للاجئي الروهينغا في في منطقة بازار كوكس، حيث شاهدت على أرض الواقع معاناة مئات الآلاف الذين عبروا الى بنغلاديش فارين من العنف في ميانمار.

وأكدت الملكة أن بلادها ستقف الى جانب بنغلاديش في مواجهة أزمة الروهينغا، حيث التقت خلال الزيارة بنساء وأطفال من الذين عبروا الحدود مؤخرا من ميانمار، كما شاهدت خدمات الطوارئ التي يقدمها المركز والمفوضية يونيسف وغيرها من الوكالات الإنسانية إلى الروهينغيا.

هايف :

أن القانون ليس بصيغته النهائية وتتم التعديلات عليه قبل تقديمه للجنة التشريعية.

أضاف أن هناك ملاحظات اخذت في الاعتبار من الجميع بمن فيهم «البدون» ، ومنها استبدال مسمى المقيمين بصورة غير قانونية بـ «غير محددي الجنسية» ، مؤكدا أن هذه التعديلات مستحقة.

وأكد أن هناك إضافات بشأن القيود الأمنية بحيث لا تتم إلا بمستند رسمي أو حكم قضائي ، معتبرا اننا بذلك نلغي النظام الفردي إلى نظام مؤسسي مكون من وزارات عدة مثل وكيل وزارة الصحة ووكيل وزارة التربية ووكيل وزارة الخارجية ورئيس الأركان، ومدير هيئة المعلومات المدنية وأمين سر اللجنة العليا للجنسية.

وأشار هايف إلى أن القرار في الهيئة أصبح قرارا جماعيا وليس فرديا وبعد نقلة نوعية في الحد من الأخطاء التي كانت تحدث في الجهاز المركزي لانعدام الرقابة الذاتية والنظام الإداري المنضبط.

ورأى أن هناك ضحايا كثيرة ضمن فئة «البدون» ، مثل أصحاب الجوازات المزورة ، مؤكدا أن صرف البطاقة الأمنية سيكون كافيا لإنجاز جميع معاملاتهم في مختلف الوزارات ، من دون الحاجة إلى العودة في كل مرة إلى الجهاز المركزي.

واعتبر أن الوقت قد حان لمعالجة القضية، مؤكدا أن من يستحق الجنسية يجب أن تمنح له ومن لا يستحق يجب أن يعامل معاملة كريمة، مؤكدا انه في ظل هذا القانون لن يحرم «البدون» من التعليم والعلاج والوظيفة وغيرها.

ودعا هايف إلى الموافقة على القانون المقترح، لافتا إلى أن النقاشات والتعديلات على هذا القانون ستكون مفتوحة في اللجنة التشريعية وفي مجلس الأمة للوصول إلى افضل صورة .

الكندري :

تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة أن البيان محاولة للتغطية على المخالفات المالية والإدارية واشغال الشارع والتواب عن الاستجواب المزمع تقديمه لوزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق.

وأكد رفضه أي تضييق على المواطنين أو زيادة الأعباء المالية عليهم، مشددا على أن منحى مؤسسة البترول في هذا الاتجاه هو توجه خاطئ.

واستغرب أن يتم تدوير مهندسة أمن وسلامة وبيئة إلى منصب أعلى في التخطيط ومن ثم إلى الإدارة المالية للمؤسسة على الرغم من أنها غير متخصصة في هذا المجال، معتبرا أنها سابقة تحصل في القطاع النفطي للمرة الأولى.

وقال الكندري إنه سبق أن طالب وزير النفط باستمرار من أكملوا خدمة ٣٥ عاما إما جميعا أو أن يحالوا جميعا إلى التقاعد، مضيفا أن الوزير تعامل بانتقائية في هذا الشأن وتمت إحالة أصحاب الكفاءات والإبقاء على أصحاب المصالح.

وأوضح أن القياديين الذين تم الإبقاء عليهم هم الذين كانوا على رأس الشركات الخاسرة، في حين تم استبعاد من كانوا في الشركات التي حققت أرباحا وقيمة مضافة وتعمل على زيادة إنتاج النفط.

«هيئة الشراكة»

أضافت أن الشركات والتحالفات المؤهلة هي الشركة الوطنية العقارية ، وتحالف بقيادة شركة «أجيليتي للمخازن العمومية ومجموعة الصناعات الوطنية» ، وتحالف بقيادة «شركة المزايا القابضة وشركة «طارق الغانم» وشركة العقارات المتحدة ، وتحالف بقيادة الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية «سي.اس.سي.ايه.سي» وشركة فؤاد الغانم وأولاده والمركز المالي الكويتي.

وأفادت بأن مشروع المدن العمالية يهدف إلى تقليص وجود العمال في مناطق سكن العائلات ، وتحسين المستوى المعيشي للعمالة ذات الدخل المحدود ، عن طريق تقديم السكن الملائم بأسعار معقولة ، بقدرة استيعابية تصل إلى عشرين ألف عامل.

الروضان :

المواطن ، فان الوزارة سوف تمارس حقها في تحديد الاسعار ، وفقا للمادة الثالثة من قانون 10-1979 المعدل بالمادة 116 - 2012 القاضي بتحديد الاسعار».

وقال الروضان ان «موضوع العمالة المنزلية اصبح يشغل بال الكثير من الاسر ، وبدأت تؤثر على كل بيت ، والحكومة حريصة كل الحرص على هذا الموضوع ، وسوف تتخذ الاجراءات اللازمة تجاه اسعار العمالة المنزلية».

حركة

بالحركة التي تحوز 24 مقعدا من أصل 111 في البرلمان الكردستاني، بارزاني ونائبه كوسرت رسول إلى الاستقالة.

وقال في مؤتمر صحفي - عقب اجتماع المجلس الوطني بالحركة - إن «الاجتماع بحث الأوضاع الحالية في إقليم كردستان، وخسارة ما يعادل نصف أراضي الإقليم».

أضاف حاجي أن «رئيس الإقليم ونائبه لا يمتلكان الشرعية وعليهما تقديم استقالتهما»، مشيرا إلى ضرورة «حل مؤسسة رئاسة الإقليم وتنظيم عمل البرلمان».

وأدى التقدم السريع للقوات الحكومية العراقية في محافظة كركوك إلى تبادل الحزبين الرئيسين في كردستان الاتهامات بـ«الخيانة».

ودعا حاجي إلى «تشكيل حكومة إنقاذ وطني، لتقوم بالإعداد للحوار مع بغداد، وتنظيم الانتخابات».

وأشار إلى أن «الوضع الحالي تأجم عن عدم الأخذ بالحسبان تداعيات إجراء الاستفتاء».

وكانت السلطات في إقليم كردستان العراق قالت إنها مستعدة للحوار مع الحكومة المركزية في بغداد.